الكوفيون لم يكن لابدال الواو ياء والضمة فتحة وجه قوله ومن ثمة اشارة الى ما تضمنه قوله
لكثرتها لا اليه اى ولاجل قلة الواو يائي الاجوف الواوي باغير الكينونة والديمومة مصدر دام يدوم
والسيدودة مصدر ساد يسود والهيعوعة مصدر هاع يهوع بمعنى قاء قال الامام ابن جني
في الثلثة الاخيرة اى فيما كان ما قبل حرف العلة مفتوحا مع الحركات الثلث في حرف العلة نحو
بيع وخوف وطول تسكن حرف العلة اولا للخفة اى ليحصل الخفة ثم تقلب الفا قوله لاقتضاء
الفتحة الالف اشارة الى المقتضى وقوله ولين عريكة الساكن اشارة الى انتفاء المانع وهذا
الاسكان والقلب انما يتحقق بشروط سبعة اشار الى الاول بقوله اذا كن اى حروف العلة
في فعل لتعله او في اسم على وزن فعل لشبهه بالفعل والى الثاني بقوله اذا كان وسطا في
لقوله اذا كن حركتهن غير عارضة اذ العارض كالمعدوم فيحصل الخفة فلا يحتاج الى الاعلال
والى الثالث بقوله ويكون فتحة ما قبلها في حكم السكون اذ لا يبقى في الفتحة حينئذ قوة الاستدعاء
الواو للعطف والجملة الحالية عطف على اذا كان لان الحال في معنى الظرف فيجوز عطفه عليه
تقديره اذا كن في فعل وقت كون حركتهن عارضة وحال عدم كون فتحة ما قبلها في
حكم السكون وحال عدم وجود الاضطراب في معنى الكلمة التي فيها حرف العلة وحال عدم
لزوم ضم حرف العلة في مضارع فعل ماض فيه حرف العلة وحال عدم ترك اعلال حرف العلة
للدلالة على الاصل واشار الى الرابع بقوله ولا يكون اى لا يوجد في معنى الكلمة اضطراب
وتحرك اذ لا يبقى فيها على تقدير الاعلال ما يدل على اضطراب معناها واشار الى الخامس بقوله
ولا يجتمع فيها على تقدير الاعلال اعلالان اذ هو مخل بالكلمة والى السادس بقوله ولا يلزم

ضم

ضم حروف العلة في مضارعه اى مضارع الفعل الذي هو الماضي اذ هو مرفوض والى
السابع بقوله ولا يترك الاعلال للدلالة على الاصل اذ يفوت الغرض على تقدير الاعلال
ولما كان الاصل في هذه الشروط الاول اذ هو متعلق بنفس الكلمة وذاتها وباقيها
اما متعلق بحركة نفس حرفها وحركة ما قبلها او اعلالها من حيث ترتب مفسدة او فوت
مصلحة واما متعلق بمعنى الكلمة قدمه وجعل بواقي الشروط قيودا له ظرفا وحالا
ثم قدم الشرط الثاني على الثالث لان الثاني حال حركة نفس العلة التي هي عرضة للاعلال
والثالث حال حركة ما قبلها وحال نفسها مقدم على حال غيرها وايضا مفهوم الثاني وجودي
لان قوله غير عارضة وان كان العدول بحسب الظاهر لان المراد منه النحو
ما يتبين ان شاء الله تعالى وقدم الثالث على الرابع لان الثالث حال الكلمة بالنظر
الى نفسها والرابع حالها بالنظر الى معناها ولا شك ان الاول مقدم وانما قدم الشروط
الاربعة الاولى على الثلثة الاخيرة لان الاربعة الاولى متعلقة بقابلية المحل وامكان
الاعلال والثلثة الاخيرة متعلقة بترتب الفساد او ترتب فوت المصلحة على الاعلال
بعد امكانه في ذاته والاول مقدم على الثاني وقدم الخامس على السادس لان
الخامس فساد في نفس الكلمة والسادس فساد في غيرها وقدم السادس على
السابع لان دفع الضرر مقدم على جلب المنفعة فافهم وذكر الشرط الثاني بلفظ الماضي
حيث قال اذا كان لكونه مناسبا بكون الحركة لازمة غير عارضة وتفنن بالعدول
الى المضارع والحال في حاله غير الشرطين الاولين تنبيها على تفاوت الحال بينهما وبين غيرها